مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

قراءة قانونيّة في اتفاق وقف النار باسيل: إسرائيل توسّعت في تفسيره

انتهت في 27 كانون الثاني مهلة الستين يوما لتنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار، فلم يلتزم به جيش الاحتلال الاسرائيلي بل باشر التوغل في اراضي القرى الجنوبية، ما هدد بسقوط الاتفاق الذي مدد الى 18 شباط

لا بد من قراءة قانونية في اتفاق وقف النار بين لبنان واسرائيل وسبل تنفيذه، وفي المرحلة المقبلة وسبب عدم التزام اسرائيل الآلية ودور لجنة الاشراف على تطبيقه واهداف اسرائيل العسكرية والسياسية من وراء عدم التزامه وانتهاك القرار بأكثر من 300 خرق خلال الشهر الاول للمهلة الاولى.

"الامن العام" حاورت الدكتور في الحقوق والخبير في العلاقات الدولية الياس باسيل.

■ ما قراءتك القانونية لاتفاق وقف النار بين لبنان واسرائيل، وكيف يجب ان ينفذ؟

□ اتفاق وقف النار لا يغير الوضع القانوني، اذ يبقى قرار مجلس الامن 1701 واتفاق الهدنة (1949) هما من يحكمان الاعمال الحربية بين لبنان واسرائيل، فضلا عن الدول كلها، وخصوصا مَن يشترك بقواته في قوات الامم المتحدة العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، اذ لا يغير اتفاق اعلنته دولتان اجنبيتان (الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا)، قرارا لمجلس الامن ولو قبلته الحكومة اللبنانية، ولا يغيره سوى قرار آخر من المرجع نفسه. كذلك، لا يغير قبول الحكومة اللبنانية لاتفاق وقف النار اي شيء في اتفاق الهدنة الذي لا يصح تعديله، بل يحتاج الى اجراء دستوري تتبعه لاحقا اجراءات تنفيذية ليستقيم التغيير قانونا. لذلك، كل ما يتخطى جوهر القرار 1701 من الاعمال الحربية بحجة تطبيق اتفاق وقف النار، هو كسر للقانون الدولي بمقدار ما يناقض نص القرار 1701 واتفاق الهدنة. يعني ذلك ان اي قراءة متوسعة للقرار 1701 على ضوء اتفاق وقف النار كما تفعل اسرائيل، تؤدي حكما الى تخطي القانون الدولي. تاليا، ان توسع اسرائيل برا في جنوب الليطاني وضرباتها الجوية المتواصلة منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وما يرافق ذلك من تعديات، تتجاوز كلها القانون الدولي، لأن لا القرار 1701 ولا اتفاق الهدنة ولا غيرهما، يسمحان لها بذلك في ظل التزام لبنان التام بهما.

■ ما تقييمك للمرحلة السابقة من وقف النار والمرحلة المقبلة؟

□ لا تزال اسرائيل تكسر القانون الدولي حيال لبنان منذ اعلان نشوئها (1948). تجلى كسر اسرائيل للقانون الدولي حيال لبنان في محطات كثيرة ما بين عامي 1948 و1978. الدفاع عن النفس في القانون الدولي، اذا ما قبلنا حجة اسرائيل تلك، محدود زمنيا ومكانيا برد الضرر وبمبدأ التناسب بين الفعل والرد عليه قياسا على الحاجات المشروعة حربيا، وغيرهما من المبادىء القانونية المكملة والمفسرة لهما.فإسرائيل ملزمة قانونا بتلك الموجبات بحكم انضمامها الى منظمة الامم المتحدة، والذي ادخلها تلقائيا تحت سلطة محكمة العدل الدولية (1948/1951)، كما انضمامها لاحقا الى معظم المعاهدات التي تنظم الاعمال الحربية من منظور انساني. كلك فان اسرائيل ملزمة، إضافة الى كل الدول، باحترام ما سبق تلك المعاهدات كقانون دولي عرفي سبق انشاء الامم المتحدة والمعاهدات ما لم يتم تعديله. وهو الزام لا ينقصه او يعفي اسرائيل منه حتى جزئيا، عدم اعتراف لبنان بشرعية اعلان قيامها، وتاليا عدم اعترافه بسيادتها على ارض فلسطين. اما في خصوص الفترة التي سبقت مباشرة وقف النار بمرحلتيه، اي ما سمي حرب الاسناد (8 تشرين الاول 2023 الى 30 ايلول 2024) وفترة هجوم اسرائيل البري على لبنان (من اول تشرين الاول 2024 الى 27 تشرين الثاني 2024)، وكل ما سيلي الفترة الاولى من وقف اطلاق النار التي تنتهي خلال ستين يوما من دخوله حيز التنفيذ اي في 26 كانون الثاني 2025، فتنطبق عليه ضوابط القانون الدولي اعلاه كلها، خصوصا بعد تخطي افعال اسرائيل العدائية وما سبقها بكثير من جهة، وسهولة اثبات حصولها بسبب توثيقها الدقيق بالتوقيت الفعلي نتيجة لتقدم التقنيات في هذا المجال، من جهة ثانية.

■ ما مدى الالتزام بالآلية الموضوعة لتنفيذ الاتفاق ودور لجنة الاشراف، وهل ترى ان لجنة الاشراف اخفقت في مهمتها ام ان الالية الموضوعة غير كافية؟

□ يظهر تمدد الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان بعد 27 تشرين الثاني 2024 وما يرافقه من ايذاء للمدنيين وتهديم للاعيان المدنية ومنع المواطنين اللبنانيين من العودة الى اراضيهم، وغيرها من انتهاكات. اسرائيل تستعمل اتفاق وقف النار لتفسر قرار مجلس الامن 1701 بشكل متوسع عن المقصود فعلا بنصه. وتكسر اسرائيل بذلك القانون الدولي في مختلف جوانبه الحربية والانسانية. اما تصرف لجنة الاشراف على وقف النار حيال ذلك، فهو ضعيف تنفيذيا حتى الان. وذلك يوحي بأن تفسير اسرائيل المتوسع لاتفاق وقف اطلاق النار كما تنفيذها للقرار 1701 بحسب ذلك التفسير مقبولان من عضوي لجنة الاشراف الاميركي والفرنسي وان جزئيا. وفي خصوص عدم كفاية آلية الاشراف كما كتبت في متن اتفاق وقف النار، فاظن انها كافية نصا، لكن العطب يكمن في تفسير اسرائيل لها لتوسيع مقاصد القرار 1701 عما اراده مجلس الامن منه.

■ ما هي اهداف اسرائيل العسكرية والسياسية من وراء عدم الالتزام وانتهاك القرار بأكثر من 300 خرق خلال الشهر الاول للمهلة؟

□ اهداف اسرائيل من التعسف باستعمال اتفاق وقف اطلاق النار بما يتخطى نص القرار 1701 وروحه، لا تخفي هذه الاهداف وهي سياسية

الدكتور في الحقوق والخبير في العلاقات الدولية الياس باسيل.

قريبة، ومتوسطة زمنيا، واستراتيجية ابعد مدى. سياسيا، تهدف حكومة اسرائيل الى ابراز صورة اعلامية بأنها نجحت برد خطر حزب الله عن مدن وقرى شمال اسرائيل لعلها تقنع سكانها بالعودة اليها، محققة بذلك واحدا من الاهداف التي اعلنت عنها لبدء هجومها البري على لبنان. اذ يأمل ائتلاف الليكود واحزاب اليمين الاخرى التي تشكل حكومة اسرائيل الحالية تفادي الانتخابات المبكرة التي ستنقص حصة تلك الاحزاب من النواب، وقد تخرج اكثرها تطرفا من الكنيست كما تظهر استطلاعات الرأي منذ حوالى ستة اشهر، بينما هي تسعى الى تحسين شعبيتها قبل الانتخابات العادية في تشرين الاول 2026 في حال نجحت في تفادي الانتخابات المبكرة خلال السنتين الفاصلتين تقريبا. استراتيجيا، تهدف اسرائيل الى السيطرة على ما تستطيعه من التلال الحاكمة عسكريا لأرض جنوب لبنان تحسبا لمعارك المستقبل. كما تهدف الى السيطرة على ما يتيسر لها من مصادر المياه العذبة التي ما زالت الحركة الصهيونية تحاول الوصول اليها منذ القرن التاسع عشر، مرورا بكل المراحل التي تلت ذلك من مؤتمر فرساي (1919)، الى اجتياحي 1978 و1982، وصولا الى اليوم. تهدف اسرائيل فضلا عن ذلك، الى تحقيق عدد من الاهداف الاستراتيجية الثانوية

> **القانون الدولي لا يعترف بحجج اسرائيل لنقض اتفاق وقف النار**

كالسيطرة على ما تعتقده مقامات دينية يهودية قديمة تقع في لبنان، مما يهم شرائح معينة من سكانها ويحفز اقرانهم في خارج اسرائيل لزيادة دعمهم لها على هذه الخلفية الدينية. لكن ثمة هدفا اسرائيليا اهم على الصعيد الاستراتيجي، هو ترميم مهابة اسرائيل لدى اللبنانيين وبالاخص لدى اهل جنوبه، بعدما تراجعت كثيرا منذ انسحابها تحت النار عام 2000 من معظم اراضي لبنان ومن دون توقيع معاهدة سلام معه، وخصوصا بعد فشل جيش المشاة الاسرائيلي في رد تلك المهابة في معارك جنوب لبنان وفي قطاع غزة. كما تهدف اسرائيل ايضا الى اصلاح صورة جيشها على الصعيد العالمي، اذ انها ترتكز على تلك الصورة لإبقاء العداء لها مضبوطا، وخصوصا عربيا واسلاميا، واستجلاب الدعم الغربي عموما ولاسيما الاميركي كقوة عسكرية فاعلة بالقرب من منابع الوقود الاحفوري وممرات التجارة الدولية.

■ هل تسمح الظروف الاقليمية المتغيرة بتحقيق اهداف اسرائيل؟

□ اعتقد ان الميزان الاستراتيجي لن يسمح في المحصلة لإسرائيل بتحقيق اهدافها هذه بشكل كامل، ولو حققت عددا من الانجازات التكتية المهمة. كما لن يتفكك المحور بسبب سقوط نظام بشار الاسد في سوريا، ولو ان ذلك سينعكس عليه سلبا. لأن تلك الانجازات التكتية، لن تنهي المفعول الاستراتيجي للمحور المعادي لاسرائيل والمتحالف مع ايران، بل ستعرقله فقط لفترة لن تطول، الا اذا دخلت الولايات المتحدة الاميركية في حرب واسعة وبجيشها ضده، بمساندة حلفائها او من دونهم. وهو ما اظنه لن يحصل نظرا الى ان اسرائيل فشلت في جر الولايات المتحدة الاميركية اليه في سنة انتخاباتها (2023)، حيث يكون نفوذ اسرائيل على اشده، فكم بالحري بعدها.

■ ما تقديرك للوضع المستقبلي على الحدودي بعد قرار اسرائيل الاحتفاظ بما وصفته نقاطا حيوية عند الحدود؟

□ اظن ان اسرائيل لا تكذب باعلانها انها لن تخرج تماما من جنوب الليطاني بعد 60 يوما من دخول اتفاق وقف النار حيز التنفيذ، بحسب ما يفرض نصه عليها. بل ستحتفظ بما تستطيع من الارض توخيا للاهداف المذكورة، وان كانت لن تنجح في تحقيقها الا تكتيا وجزئيا فقط. اما موقف لجنة الاشراف حيال عدم انسحاب اسرائيل كما يفرض اتفاق وقف النار فهو لا يختلف عما هو الان، بل اظنه سيزداد انحيازا لصالح اسرائيل تدريجا. ومن المرجح ان يزداد ضغط الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا على اسرائيل لكي تخرج من نقاط محددة في جنوب لبنان، لكن ليس منها كلها. تزامنا، سيزداد ضغطهما على الدولة اللبنانية لكي تقلص انتشار حزب الله العسكري، وتحد من سلاحه كما ونوعا في كل لبنان وليس فقط في جنوب الليطاني، في مقابل انسحاب اسرائيل من بقية نقاط احتلالها في جنوب لبنان، قديمها وجديدها. لكن الاهم من كل ذلك، ان تقلص الحكومة اللبنانية من نفوذ حزب الله في مجلس الوزراء ومن مؤسسات الدولة.